



رئيس مجلس الإدارة

محمد المهندس

العدد 2

إبريل 2019

# الهندسية

نشرة إلكترونية تصدر عن غرفة الصناعات الهندسية



## رأى الهندسية

تولي الدولة أهمية كبيرة لقضية الطاقة التي مثلت تحديا عظيما نجحت مصر في تحطيمه خلال سنوات قليلة لتحقيق معجزة حقيقية شهد بها الجميع. ولاشك أن الإرتفاع الكبير في تكلفة الطاقة، والطلب المتزايد عليها يدفع إلى ضرورة البحث عن بدائل أفضل وأقل تكلفة باعتبارها معيارا أساسيا للصناعة لتتمدد وتتوسع وتنمو. من هنا جاء التفكير في أهمية تنمية مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، والتي تمثل مستقبلا واعدا لمصر خاصة أن لدينا طاقة شمسية عظيمة لم تستغل بعد بالشكل الأمثل.

وحسنا قدمت الدولة عندما أطلقت أكبر مشروع للطاقة الشمسية في المنطقة لتوليد طاقة مستقبلية تفي باحتياجات قطاع اقتصادي حيوي هو قطاع الصناعة. لذا تعمل الغرفة بجد للمشاركة في ترجمة توجهات الدولة نحو الطاقة الشمسية إلى مشروعات حيوية كبرى. وفي هذا الإطار فقد تم إنشاء شعبة متخصصة للطاقة المتجددة برئاسته المهندس بسيم يوسف عضو مجلس إدارة الغرفة وبدأت العمل من خلال دراسات مستفيضة وأوراق عمل ولجان متخصصة لإستغلال كفاءات قطاع الصناعات الهندسية في هذا المجال.

إننا قادرون على التحدي والمشاركة في هذا المشروع الطموح لتوفير الطاقة بشكل مناسب وتكلفة أقل سائرين على هدي الأمم المتقدمة لاستكمال بناء مصرنا الحبيب. والله الموفق.

## « الهندسية » تدرس تشوهات الجمارك وتقرح أسعارا استرشادية لبعض السلع



محمد  
السويدي

رئيس إتحاد الصناعات قد طلب من كافة الغرف الصناعية إعداد مقترحاتها بشأن مشكلات الجمارك التي تؤثر سلبا على الصناعة المحلية.



محمد  
المهندس

المنتجات الهندسية لتقديمها على الجمارك للإسترشاد بها والتغلب على ظاهرة ضرب الفواتير بالنسبة للسلع المستوردة. وكان المهندس محمد السويدي

بدأت غرفة الصناعات الهندسية إعداد دراسات تفصيلية حول التشوهات الجمركية التي تواجه القطاع لتضمينها ورقة عمل تقدم إلى لجنة الجمارك والضرائب بإتحاد الصناعات تمهيدا لرفعها إلى وزارة المالية.

وكشف محمد المهندس رئيس مجلس إدارة الغرفة أن هناك كثير من السلع الهندسية تعاني من إرتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة فيها، بنسبة أكبر من الجمارك المفروضة على المنتجات تامة الصنع، ما يشكل ميزة للسلع المستوردة في مواجهة المنتج المحلي.

وأوضح أن الغرفة تُعد أيضا تصور حول الأسعار الإسترشادية لبعض

## « نيسان » تقرب من إقامة أكبر مشروع صناعي لها في مصر

بالمستوى الحالي البالغ 22000 وتبيع نيسان العالمية نحو أربعة آلاف سيارة سنويا طبقا لبياناتها الرسمية. وتبلغ الحصة السوقية للشركة في السوق المصرية ارتفعت إلى 15%، وتحتل المرتبة الثالثة، مقابل 3.8% منذ بداية عمل الشركة بمصر في 2005، وحجم إنتاج الشركة خلال العام المالي الماضي عند 19 ألف سيارة، وتوقع أن تصل خلال العام المالي الجاري 22 ألف سيارة، وإجمالي العمالة في نيسان مصر هو 1300.

وتتملك النصر للسيارات، خط إنتاج كاملا لتجميع سيارات، يستطيع تجميع 15000 سيارة سنويا في الورشة الواحدة، وتمتلك أيضا محطة لتوليد الكهرباء ومحطة لتقنية مياه الشرب ومحطة للصرف الصحي إلى جانب المصانع، وأنتجت الشركة منذ عام 1960 وحتى العام المالي 2008 - 2009، نحو 384 ألفا و884 سيارة ملاكي، و16 ألفا و114 أوتوبيسا، و33 ألفا و285 لوري، و39 ألفا و470 جرارا زراعيًا، بإجمالي 88869 سيارة ولودرا وجرارا.



يحيى  
كارجار

سكانها 100 مليون نسمة، تعتبر سوقا استراتيجية لنيسان، موضحا أن شركة صناعة السيارات استثمرت 200 مليون دولار في البلاد منذ أن بدأت عملها هناك في عام 2005

وأكد أنه يتم التخطيط لمزيد من الاستثمارات في السنة المالية للشركة التي تبدأ في أبريل 2019، وتريد نيسان أن تصل طاقتها الإنتاجية لمصنعها في مصر إلى 28000 سيارة سنويا، مقارنة

اتفقت الحكومة مع شركة « نيسان » العالمية على الدخول في شراكة صناعية لإنتاج 100 ألف سيارة سنويا تستهدف الشراكة زيادة المكون المحلي لصناعة السيارات المحلية وإحياء شركة النصر للسيارات.

وقال هشام توفيق وزير قطاع الأعمال خلال افتتاح مؤتمر «بورترفوليو إيجيبت 2019»، إن المشروع حال اكتماله يمثل أكبر استثمارات عالمية في قطاع صناعة السيارات الحكومي ممثلا في شركة النصر للسيارات.

وكشفت شركة نيسان عن توجهها إلى تصنيع سيارات كهربائية في مصر، حيث أوضحت في بيان رسمي أنها ستواصل عملها في التوسع في الاستثمارات في السوق المصري في الفترة القادمة، لأن السوق المصري يوفر العديد من الإمكانيات التي تشجع على زيادة الاستثمارات ومواصلة تقديمها في مصر

وقال يحيى كارجار، رئيس مجلس إدارة شركة نيسان في إفريقيا بالشرق الأوسط والهند، أن مصر، التي يبلغ عدد

الهادفة إلى التوسع الإقليمي في ظل وجود شريحة من العملاء المستثمرين في تلك الأسواق في قطاعات متنوعة ما بين المقاولات والصناعة والتشييد.

● يعتزم بنك مصر، افتتاح 3 مكاتب تمثيل خارجية، بقرارة إفريقية، خلال العام المقبل، وفقاً لما صرح به حسام عبدالوهاب، نائب رئيس البنك. وتأتي تلك المكاتب ضمن استراتيجية البنك

## الحكومة تطلق « نافذة » لتسهيل الإفراج الجمركي وآلية جديدة لتخصيص الأراضي

المستهلك النهائي. ووفق نظام عمل المنظومة الجديدة، فإن صاحب الشأن، سواء كان مستخلص الجمرك أو صاحب الرسالة، يقدم جميع مستندات الشحنة من خلال نقطة واحدة (النافذة الواحدة)، مما يسهم في تقليص الإجراءات من ٢٤ خطوة إلى ٣ خطوات فقط، وهو ما يخفض زمن إنهاء تلك الإجراءات من ٢٤ يوماً إلى ما بين ٣ إلى ٧ أيام.

وتدعم الآلية تطبيق وتعميم النظم الإلكترونية والممكنة في جميع مواقع الجمارك، مما يرفع من مستوى الأداء لمختلف القطاعات الحيوية في مصر، مع تخفيض تكاليف تداول الحاويات، سواء رسوم الأرضيات أو غرامات التأخير التي قد تنتج عن التأخر في إجراءات الإفراج الجمركي، وهذا التخفيض في التكاليف سيسهم في خفض تكلفة البضائع وبالتالي أسعارها، وهو ما يستفيد به

● أطلقت الحكومة، منظومة «نافذة»، لخدمة التجارة الدولية لمصر والتي تساعد في تسهيل إجراءات الإفراج الجمركي، وذلك بمركز الخدمات اللوجستية بمطار القاهرة. وأكد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، أن المنظومة تُرسي آلية النافذة الواحدة لخدمة التجارة الدولية لمصر، وبما يسهم في تيسير ورفع كفاءة عمليات الإفراج الجمركي لتصل إلى المستويات العالمية.

● أصدر المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة، القرار رقم 186 لسنة 2019، يقضي بإضافة منتجات نصف جاهزة من الحديد أو الصلب من غير خلاط البليت، إلى لوائح القواعد المنظمة لتقانون الاستيراد والتصدير الخاص بالسلع التي تستورد بشروط خاصة.

● أعلن البنك المركزي، الملامح الأساسية للاستراتيجية الوطنية للتكنولوجيا المالية، التي بدأ العمل عليها العام الماضي. حددت الاستراتيجية مبادرات رئيسية للبدء الفوري في تنفيذها، منها: تأسيس صندوق دعم الابتكار بقيمة مليار جنيه لتمويل شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، وإنشاء وحدة التكنولوجيا المالية بالبنك المركزي بالإضافة إلى إنشاء مختبر تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة الذي يعتبر بيئة اختبار رقابية، توازن بين حرية الابتكار والحد من المخاطر، مع ضمان حماية العملاء، فضلاً عن مركز التكنولوجيا المالية الذي يعتبر خطوة نحو المستقبل، وملتقى للشركات الناشئة، حيث يوفر لهم فرصاً جيدة للتعاون مع المراكز العالمية الأخرى لتبادل الخبرات والتعرف على أحدث الاتجاهات في هذا المجال. ويعتزم البنك المركزي إطلاق مركز الأمن السيبراني للقطاع المصري نهاية العام الجاري، ليقيم باتخاذ التدابير التأمينية الاستباقية، والتعامل مع الحوادث، وحفظ الأدلة الجنائية الرقمية.

● أصدر الدكتور علي المصليحي وزير التموين والتجارة الداخلية، القرار رقم 46 لسنة 2019، والذي نص على «تحصيل مبلغ وقدره 250 جنيهاً نظير خدمة استصدار صورة طبق الأصل مستخرجة من عقد تأسيس شركة أو عقد التعديل. يتم تنفيذ القرار بدءاً من 24 مارس 2019».

## مبادرة إلكترونية لحل مشكلات المستثمرين

● أطلقت وزارة الاستثمار مبادرة «استثمار بلا تحديات» للتواصل مع المستثمرين من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني الآتي: support@miic.gov.eg ويأتي ذلك في إطار جهود الوزارة لتسهيل على المستثمرين وإزالة أي عقبات تواجههم. وأكدت الوزارة أن المبادرة تستهدف استكمال إنشاء منظومة متكاملة للمساهمة في الإسراع بحل مشكلات المستثمرين، مع ربطها بمركز اتصالات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، من خلال الخط الساخن رقم 16035 بحيث يستطيع المستثمر تقديم مقترحات لتطوير عملية الاستثمار أو أي شكوى يتعرض لها. وتابعت الوزارة أنها تلقت نحو 1874 شكوى من المستثمرين، وتم حل وإنهاء 1569 مشكلة، منها 43 شكوى لشركات كبرى في القطاع الصناعي والسياحي والزراعي والتجاري والتنمية العقارية والتشييد والبنية الأساسية والخدمية وتكنولوجيا المعلومات والنقل والمواصلات والتعدين والصحة والإنتاج الحيواني.

● أقر مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية وضع آلية للتعامل مع جميع الطلبات المقدمة لمجلس إدارة الهيئة من المستثمرين للتخصيص المباشر لأراضي مدن الجيل الرابع، ومدن السادات وبرج العرب و15 مايو ومدن الصعيد، لإقامة أنشطة خدمية. تتضمن الآلية تفويض قطاع التخطيط والمشروعات بالتنسيق مع قطاع التنمية وتطوير المدن وأجهزة المدن الجديدة بتحديد قطع الأراضي المتاحة بالمدن المذكورة، وفقاً لرغبة المستثمر، وأولوية التنمية بالمدينة، للتخصيص المباشر، وتحديد الاشتراطات والمواصفات الفنية، والإحالة إلى اللجنة المختصة بالتسعير لتحديد أسعارها، على أن يتم تحديث تسعيرها بشكل متواصل. ومن المفترض أن يتم تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية والملاءة المالية وجميع المستندات اللازمة لتتم دراستها من خلال قطاع الشؤون المالية والإدارية بالهيئة، وموافاة قطاع التخطيط والمشروعات بالرأي حال استيفائه جميع المستندات الخاصة بذلك. ويسدد المستثمر 10% من قيمة الأرض لتأكيد جدية الحجز ويستكمل باقي مقدم قطعة الأرض طبقاً لكل عرض من العروض المقدمة.

● مليوني م2 «أراضي صناعية» مرفقة بالعاشر من رمضان خلال 6 أو 8 شهور، فضلاً عن طرح نحو 600 ألف م2 «أراضي صناعية» جاهزة للاستثمار بمدينة السادات بالقرب من المنطقة الصناعية الصينية المزمع إنشاؤها.

● تخطط الهيئة العامة للتنمية الصناعية، لطرح نحو 2.6 مليون متر مربع من الأراضي المرفقة، بمدينة نتي العاشر من رمضان والسادات خلال الثمانية أشهر المقبلة. قال مجدي غازي رئيس هيئة التنمية الصناعية، إنه من المخطط طرح



صورة لافتتاح الوزير  
لمصنع يونيون إير

## وزير الصناعة يفتح استثمارات جديدة لـ « يونيون إير »

### ويؤكد : الصناعات الهندسية قاطرة لزيادة الصادرات

ان المجموعة تستهدف خلال المرحلة الحالية تعزيز تواجدتها بالسوق المصري والتصدير للأسواق العالمية من خلال ضخ استثمارات جديدة بمشروعات الشركة، مشيراً الى ان حجم استثمارات المجموعة بالسوق المصري يبلغ حالياً 2 مليار و800 مليون جنيه وتبلغ طاقتها الإنتاجية نحو 3 مليون و100 الف وحدة سنوياً ويبلغ عدد خطوط الإنتاج بها 34 خطاً وتوفر 6500 فرصة عمل مباشرة وذلك في مجالات إنتاج أجهزة التكييف والبيوتاجازات والثلاجات وشاشات التلفزيون.

وأضاف انه سيتم خلال المرحلة القريبة المقبلة افتتاح خط جديد لإنتاج الغسالات الأوتوماتيك بطاقة 300 ألف غسالة سنوياً، لافتاً الى ان إجمالي قيمة صادرات المجموعة للأسواق الخارجية تبلغ 1.5 مليار جنيه موجهة لأسواق الدول العربي.

تبلغ 300 مليون جنيه، وسيتم تخصيص 50% من انتاج المصنعين للتصدير. ولفت إلى أن مصنع الثلاجات الجديد تبلغ طاقته الإنتاجية 400 ألف وحدة سنوياً ويوفر 650 فرصة عمل ويبلغ حجم استثماراته 200 مليون جنيه، مشيراً إلى ان مصنع شاشات التلفزيون ينتج 600 ألف وحدة سنوياً ويوفر 500 فرصة عمل وتبلغ استثماراته 100 مليون جنيه.

وفي هذا الإطار أكد نصار حرص الوزارة على تعميق الصناعة الوطنية من خلال زيادة نسب المكون المحلي في المنتجات المصنعة محلياً بما يساهم في زيادة القيمة المضافة للمنتجات المصرية في السوقين المحلي والخارجي، لافتاً الى ان توسعات الشركة الجديدة تحقق اهداف استراتيجية الوزارة لتعميق الصناعة الوطنية.

ومن جانبه أكد المهندس محمد فتحي رئيس مجلس ادارة مجموعة شركات يونيون إير الصناعية

أكد المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة أن قطاع الصناعات الهندسية يمثل أحد محاور استراتيجية الوزارة للنهوض بالصناعة الوطنية، مشيراً الى ان الوزارة تستهدف خلال المرحلة الحالية النهوض بصادرات هذا القطاع الهام خاصة لأسواق دول القارة الأفريقية .

جاء ذلك خلال افتتاح الوزير لأحدث خطوط الإنتاج في مجال تصنيع الاجهزة المنزلية بمجموعة يونيون إير بالمنطقة الصناعية بالسادس من أكتوبر لإنتاج الثلاجات وشاشات التلفزيون، شارك في الافتتاح المهندس محمد فتحي رئيس مجلس ادارة مجموعة يونيون إير والشريك السعودي الشيخ فايز جميل زقزوق .

وقال نصار إن خطوط الإنتاج الجديدة تتضمن 12 خط إنتاج بواقع 5 خطوط إنتاج بمصنع الثلاجات و7 خطوط إنتاج بمصنع الشاشات باستثمارات إجمالية

### «ويرلبول» الأمريكية تستهدف 15٪ من سوق الغسالات المصري

كشفت شركة ويرلبول استهدافها حصة في سوق الغسالات المصري من خلال اتفاق لتجميع المنتج في مصر. وقال أشرف عمران الرئيس التنفيذي لشركة مصر للتجارة والاستثمار أنه يستهدف حصة سوقية تقدر بنحو 15% من سوق الغسالات في مصر عبر تجميع أجهزة ويرلبول الأمريكية



وأوضح في تصريحات صحافية أنه من المستهدف تحقيق حجم مبيعات بقيمة 450 مليون جنيه خلال العام المالي الأول. وكشف أن حجم الاستثمارات الخاصة بأول مصنع لتجميع غسالات الملابس للعلامة التجارية

«ويرلبول» في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يقدر بنحو 150 مليون جنيه. وقال محمد البشير المدير العام الإقليمي لشركة ويرلبول لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا: نستهدف التصدير من مصنع مصر لمنطقة شمال إفريقيا تونس والمغرب وليبيا والأردن والعراق ولبنان.

### قرار جمهوري بدمج إيكو في مصر المحركات

كافة حقوقها والتزاماتها وتؤول إليه كافة حقوقها والتزاماتها. ونصت المادة الثالثة على نقل العاملين بالشركة العربية البريطانية إلى المصنع الجديد بذات الربط المالي والفئات الوظيفية. ونشر القرار في الجريدة الرسمية بتاريخ أول فبراير 2019.

أصدر رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم 1 لسنة 2019 بدمج الشركة العربية البريطانية للمحركات « إيكو » التابعة للهيئة العربية للتصنيع في مصنع المحركات بالهيئة. ونصت المادة الثانية من القرار الجمهوري على أن يحل مصنع المحركات محل الشركة المدمجة في

### فرص للتعاون بين مصر وجنوب إفريقيا في صناعة السيارات

البلدين. كما اتفقت مصر وجنوب إفريقيا على تكثيف التعاون الإقتصادي والصناعي في مجال صناعة السيارات. وكشف الجبلي أن هناك توجه لتوقيع اتفاق تعاون بين مصر وجنوب إفريقيا في مجال صناعة السيارات بعد زيارة الوفد المصري لمنطقة صناعية متخصصة في صناعة السيارات في بريوريا. وقال إن جنوب إفريقيا تنتج سنوياً نحو 600 الف سيارة ولديها تجربة ناجحة في هذا القطاع. وأضاف أن الحكومة الجنوب إفريقية تستهدف إنتاج مليون و400 الف سيارة في سنة 2025.

وفد اتحاد الصناعات في  
جنوب إفريقيا

الإدارية الجديدة. ووقع اتحاد الصناعات مذكرة تعاون مع نظيره الجنوب إفريقي تستهدف إزالة المعوقات التجارية والعمل على تنمية التعاون الإقتصادي بين

دعا إتحاد الصناعات المصرية نظيره الجنوب إفريقي إلى زيارة مصر والاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة في مختلف المشروعات الصناعية. وقال الدكتور شريف الجبلي رئيس لجنة التعاون الإفريقي باتحاد الصناعات إن مصر مهية لجذب استثمارات كبرى في مختلف المجالات الصناعية بعد الإصلاحات التشريعية التي جرت مؤخراً. ودعا المستثمرين من جنوب إفريقيا إلى زيارة مصر والمشاركة في المشروعات الإستثمارية الكبرى خاصة في قناة السويس والعاصمة

# تعرف على تفاصيل القانون الجديد لإتحاد الصناعات

يتقرب المجتمع الصناعي المراجعة النهائية للقانون الجديد لإتحاد الصناعات والغرف الصناعية ليصدر قريباً بهدف تعظيم دور الإتحاد كمنظمة أعمال، بدلاً من القرارين الجمهوريين المنظمين لعمله والصادرين سنة 1958



بمجلس إدارة كل غرفة من كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والغرض من ذلك هو تحقيق عدالة التمثيل وشموليته لمختلف المنشآت بمختلف أحجامها لأن تحديات الشركات واحتياجاتها تختلف من شريحة لأخرى.

أضاف إن هذا التخوف في غير محله لأن من مصلحة كافة الغرف أن يكون للشركات الصناعية العالمية الموجودة في مصر دور فاعل في الغرف التي تتبعها، كما من مصلحتها تشجيع الصناعات الصغيرة التي ظلت لفترة طويلة تعمل في ظل الاقتصاد غير الرسمي أن تتخذ من الغرف مظلة رسمية لها، وهذا من شأنه أن يساعد في إعادة تنظيم الصناعة للعمل بنظام العناقيد الصناعية حيث تتكامل الصناعات وترتبط في إطار سلسلة القيمة.

وحول عدم وجود صناعات كبيرة في بعض الغرف بحكم الوضع الراهن، أكد المهندس السويدي أن فلسفة

تم وضع نص انتقالي في مشروع القانون بمدد الدورة الحالية لإتحاد الصناعات والغرف الصناعية لمدة سنة لتصبح حتى نهاية سبتمبر 2020 بدلاً من سبتمبر 2019 حتى يتسنى مناقشة التفاصيل الخاصة باللائحة التنفيذية واتخاذ الإجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية مع الغرف الصناعية.

محمد السويدي رئيس الإتحاد كشف أنه لم يكن من المقبول استمرار خضوع اتحاد الصناعات وغرفة الصناعة لقرارات جمهوريين صدرت سنة 1958 حيث كانت معظم المنشآت القائمة في قطاع الصناعة منشآت عامة تمتلكها وزارة الصناعة مقابل الوضع الحالي الذي يمثل القطاع الخاص نسبة 95% من القاعدة الصناعية.

وقال إن الفلسفة الأساسية للقانون الجديد تقوم على أن الإتحاد يمثل مصالح أعضائه وينتخب الرئيس والوكيلين من خلال مرشحين من رجال الصناعة بدلاً من تعيينهم في القانون الحالي. وقال إن الدورة الأولى بعد صدور القانون سيكون وضعها مختلفاً من خلال إجراء انتقالاً حيث سيختار فيها الوزير رئيس الإتحاد ووكيله طبقاً لترشيحات لثلاثة أشخاص في كل منصب. أما في الدورات التالية فسيتم انتخاب رئيس الإتحاد ووكيله.

وأوضح أن القانون خرج من فكرة التمثيل لقطاعي لإتحاد الصناعات على أساس الشعب إلى التمثيل على مستوى الحجم بحيث يتم اختيار أربعة أعضاء

القانون مرنة وتتعامل مع الأمر وفق الواقع، فإذا تعذر وجود شريحة منشآت كبيرة في الجمعيات العمومية في دورة انتخابية تولد مقاعدها للوائح القائمة الأقل «المتوسطة والصغيرة» مثلاً، إذ من الوارد فيما بعد أن يكون القطاع قد اجتذب شركات عالمية للاستثمار في مصر أو أن تكون قد حدثت اندماجات بين بعض المنشآت لتكوين كيان أكبر

وأوضح السويدي أن القانون الجديد لا يغفل أهمية الشعب النوعية وأن عضو مجلس الإدارة يمثل مصالح عموم الصناعة التي تمثلها الغرفة دون انحياز لشعبته التي ينتمي إليها، وأوضح أن الإبقاء على دور الشعب كإحدى متخصصات تمثل مرجعية فنية للغرفة متاح ويمكن توضيح ذلك في اللائحة التنفيذية أو حتى خارجها.

كما أوضح أيضاً أن القانون الجديد قد جعل مدة الدورة الواحدة لمجلس إدارة الغرف والاتحاد 4 سنوات بدلاً من 3 سنوات لتكون كافية لتنفيذ برامج يكون لها أثر ملموس خاصة أن الإعداد للانتخابات يستهلك من السنة الأخيرة في عمر دورة المجلس ما يصل لتسعة أشهر إعداد وترتيبات إجرائية، كما بين أن رئاسة مجلس الإدارة سواء للغرف أو الاتحاد في ضوء القانون الجديد ستكون بعد أقصى لدورتين حرصاً على إتاحة الفرصة لدماء جديدة بطاقة جديدة وتأكيدها أن هذه الصفة هي عمل طوعي يؤدي من يكلف به دوره لفترة محددة ثم يفسح المجال لغيره ليكمل مسيرة العطاء.

## أحمد كمال يكشف: كيف استفادت الصناعات الهندسية من قروض مكتب الالتزام البيئي

23.892.435 ك وات س/سنة، وخفض كميات مياه الصرف الصناعي المتولدة بمقدار 580 ألف متر مكعب/سنة.

وقام المكتب بتقديم الدعم الفني لأكثر من 1800 منشأة صناعية خلال الفترة من 2005 الي 2017 وبلغت نسبة المشروعات المنفذة بالقاهرة الكبرى 29%، بالصعيد 17%، بالإسكندرية 19%، الدلتا 33% و5% بمدن القناة. كما ساهمت الاتفاقية في تمويل 13 مشروع لإعادة تدوير المخلفات الصلبة بإجمالي استثمارات 31 مليون جنيه مصري، حيث بلغ العائد الاقتصادي السنوي لتلك المشاريع 6.3 مليون جنيه بالإضافة إلى العائد البيئي الناتج من إعادة تدوير المخلفات الصلبة مثل البلاستيك، المطاط، الألومنيوم والنحاس.

كما ساهمت الاتفاقية في تمويل مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة لعدد 8 مشروعات بإجمالي استثمارات 22 مليون جنيه وعائد اقتصادي سنوي حوالي 4.4 مليون جنيه كما تم تمويل عدد 16 مشروع لترشيد استهلاك الطاقة بإجمالي استثمارات 35 مليون جنيه وعائد اقتصادي سنوي حوالي 7 مليون جنيه. ومن ناحية أخرى ساهمت الاتفاقية في رفع القدرات التنافسية للمنتجات المصرية مما أدى إلى خلق فرص للاستثمار والتصدير وتحسين بيئة العمل وفتح أسواق عمل جديدة ومحاولة الربط بين العائد الاقتصادي وبيئة العمل الجيدة داخل المنشآت الصناعية.

للمحولات الزيتية بفرن فاكوم مجهز بتعبئة الزيت اوتوماتيك كذلك استبدال خط الدهان بكابينة دهان إلكتروستاتيكية مزود بمجمعات للتربة. وكانت الفوائد البيئية المتحققة خفض الفاقد في زيوت التعبئة وخفض كمية 72 طن من الزيوت المهذرة وتقليل الابخرة العالقة والمستنشقة. وبلغت العائدات الاقتصادية 757500 جنيه مصري سنوياً. وفترة رد القرض 35 شهر.

وبدأ العمل باتفاقية القرض الدوار منذ عام 2005 وحتى عام 2017 تحققت خلالها العديد من الإنجازات فقد بلغ عدد المشروعات التي حصلت على موافقة اللجنة التنفيذية للاتفاقية 425 مشروع بإجمالي تمويل 410 مليون جنيه وذلك لتنفيذ مشروعات ذات عائد بيئي واقتصادي تبلغ إجمالي استثماراتها 620 مليون جنيه. فقد بلغت على سبيل المثال العوائد المالية المتحققة لعينة من 100 مشروع حوالي 33 مليون جنيه سنوياً نتيجة لترشيد استهلاك الموارد والطاقة والحد من الفقد في الخامات والمنتجات بالإضافة إلى تحقيق العديد من العوائد البيئية من خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 245 طن/سنة، خفض الاستهلاك النوعي للكهرباء بمقدار

كشفت المهندس أحمد كمال الدين المدير التنفيذي لمكتب الالتزام البيئي بإتحاد الصناعات تفاصيل الاستفادة من قروض مكتب الالتزام البيئي لقطاع الصناعات الهندسية. وأوضح أن قيمة الصندوق الدوار بالمكتب تبلغ 120 مليون جنيه ويتم من خلال الصندوق توفير آلية تمويلية حقيقية لعدد كبير من المنشآت، لدعم الصناعة فنيا ومادياً وتنفيذ الرؤية الهادفة للوصول إلى تنمية صناعية مستدامة مما يؤدي إلى دعم الاقتصاد القومي والدخول للأسواق العالمية واكتساب القدرة على المنافسة الدولية والإقليمية، وتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

وتبلغ قيمة القرض الدوار 7 مليون جنيه مصري لتمويل معدات صناعية لتطبيق تكنولوجيات التوافق البيئي وترشيد الطاقة داخل المنشآت الصناعية يسد على أقساط سنوية من سنة حتى خمس سنوات متضمنة سنة واحدة سماح ومصاري فإدارية 3.5% عن طريق البنك الأهلي أو البنوك المشاركة. ومن أمثلة ما تم تنفيذه بقطاع الصناعات الهندسية، تمويل إحدى الشركات الأعضاء بغرفة الصناعات الهندسية بتمويل قيمته 2.4 مليون جنيه جنبه لتطوير عملية التجفيف



أحمد كمال